بنك البلاد
BANK ALBILAD

بسم الله الرحمن الرحيم

الموضوع: بيان الهيئة الشرعية للجمعية العامة العادية الثامنة للبنك عام ٢٠١٣م

المرفقات: ١

قرار الهيئة الشرعية رقم (٩١ز)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها السادس والأربعين بعد الأربعمئة، المنعقد يوم الاثنين ١٤٣٥/٠٦/١٤هـ الموافق ٢٠١٤/٠٤/١٤م، في مدينة الرياض بالمقر الرئيس للبنك، قد اطلعت على مسودة "**بيان الهيئة الشرعية للجمعية العامة العادية الثامنة للبنك عام ٢٠١٣م**" الذي أعدته أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداولة والمناقشة، وإجراء التعديلات اللازمة قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.

وفق الله الجميع لهداه، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيسًا)	أ. د. عبدالله بن محمد المطلق (نائبًا)
أ. د. عبدالله بن موسى العمار (عضوًا)	د. محمد بن سعود العصيمي (عضوًا)
د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضوًا)	أ. د. يوسف بن عبدالله الشبيلي (عضوًا)

بيان الهيئة الشرعية المقدم إلى الجمعية العامة العادية الثامنة
لبنك البلاد
المنعقدة يوم الاثنين ١٤٣٥/٦/١٤هـ الموافق ٢٠١٤/٤/١٤م

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن من مسؤوليات الهيئة الشرعية إبداء الرأي لجمعيتكم الموقرة بشأن الأداء الشرعي للبنك، وقد اطلعت خلال العام ٢٠١٣م على الموضوعات التي عرضتها أمانة الهيئة الشرعية في خمسة اجتماعات للهيئة الشرعية، وواحد وعشرين اجتماعًا للّجنة التحضيرية للهيئة الشرعية.

وقد اطلعت على القوائم المالية الموحدة لبنك البلاد وشركة البلاد المالية وشركة البلاد العقارية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١م الموافق ١٤٣٥/٠٢/١٨هـ، وعلى تقرير مراجعي الحسابات.

وقد اطلعت على تقارير الرقابة الشرعية عن أعمال البنك، وما اشتملت عليه تلك التقارير من ملحوظات شرعية.

وبناء على ما سبق، فإن الهيئة الشرعية توضح لجمعيتكم الموقرة ما يأتي:

أولاً: الأداء الشرعي:

لم تظهر تقارير الرقابة الشرعية ملحوظات تؤثر في التزام البنك في معاملاته بقرارات الهيئة الشرعية وتوجيهاتها في الجملة، فقد أظهرت تقارير الرقابة الشرعية أن عدد الملحوظات الشرعية على أداء البنك خلال العام ٢٠١٣م تسع وثلاثون ملحوظة رقابية، صُحّح جميعها

بالتواصل مع الإدارات المعنية بالبنك، ما عدا ملحوظة تتعلق باحتساب رسوم انخفاض رصيد الحساب الجاري دون إخطار العملاء، إذ قررت الهيئة الشرعية في قرارها ذي الرقم (١٧ب) إعادة تلك الرسوم لأصحابها، ولم ينفذ البنك ذلك حتى الآن، رغم مرور أكثر من سنة على تبليغ القرار، مع تعزيز تبليغ القرار.

ثانيًا: الزكاة:

توصلت الهيئة الشرعية بعد دراسة القوائم المالية الموحدة إلى أن مقدار الزكاة الواجب شرعًا هو ثلاثة وثمانون مليونًا وتسعمئة وخمسة وعشرون ألف ريال، وحيث خصص البنك في قوائمه المالية لبند الزكاة عن العام ٢٠١٣م مبلغ تسعة عشر مليون وخمسمئة ألف ريال، وهذا الاحتساب -في نظر الهيئة- لا يستند على أصل شرعي معتبر.

وعليه فيجب على البنك إخراج المتبقي من الزكاة الواجبة شرعًا، وهو أربعة وستون مليونًا وأربعمئة وخمسة عشرون ألف ريال، أي ما يعادل ست عشرة هللة عن كل سهم، وبإخراج هذا المقدار تبرأ ذمة المساهمين عن زكاة العام ٢٠١٣م.

وترغب الهيئة في بيان ما يأتي:

أ. الأصل أن إخراج الزكاة واجب شرعي على المساهم، والشركات المساهمة -ومنها البنوك- مطالبة نظامًا بإخراج الزكاة نيابة عن المساهمين، وتسليمها لمصلحة الزكاة والدخل.

ب. توجد قضايا قائمة بين البنك ومصلحة الزكاة والدخل عن زكاة سنوات ماضية، ولم يصدر بشأنها حكم نهائي.

بناء على ما سبق؛ يجب على المساهم التواصل مع إدارة البنك للتحقق من دفع الزكاة الواجبة كاملة وفق تقدير الهيئة الشرعية.

ثالثًا: التطهير:

بلغ رصيد حساب التطهير قرابة مئة وخمسة وتسعين ألف ريال، وقد تخلص البنك منها بصرفها للجهات الخيرية استجابة لقرارات الهيئة الشرعية.

هذا ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعًا لما يحب ويرضى، ويجعلنا من المتعاونين على البر والتقوى.

والله المستعان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.